دعا إلى إعادة النظر في الخطط والسياسات المتبعة بحيث تكون واقعية وممكنة التطبيق

المقطري :على حكومة الوفاق تبني سياسات داعمة للقطاع الصناعي

■ ،،خاص / الثورة

دعا مدير عام جمعية الصناعيين اليمنيين علي المقطري حكومة الوفاق الوطني إلى تبني سياسات داعمة للقطاع الخاص وبالذات القطاع الصناعي ، وإعادة النظر في الخطط والسياسات المتبعة بحيث تكون واقعية وممكنة التطبيق .

وقال المقطري أن " الخطط الحكومية يغلب عليها الجانب السياسي والدعائي أكثر من الجانب الاقتصادي الواقعي" مضيفاً " إذا أردنا أن نتجه نحو التنمية فلا بد أن نتخلص من هذا الأسلوب ".

ولفت إلى أن القطاع الخاص كان لدية اعتراضات على برنامج الإصلاح، الاقتصادي الذي نفذته الحكومة منذ عام ١٩٩٥م ،وهذه الاعتراضات ما تزال مستمرة وكانت جوهرية مشيرا إلى أن الحكومة اضطرت لتنفيذ هذا البرنامج من أجل الحصول على التمويلات من المؤسسات المالية والنقدية الدولية .

ووصف المدير العام للصناعيين برنامج الإصلاح الاقتصادي ب"المتطرف" وأنه لم يأت بحرية اقتصادية وإنما بحرية "متطرفة" أدت إلى فتح الباب على مصراعيه وأضرت بالقطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها قطاع الصناعة .

وأضاف : كما أن هذه الحرية تسببت في إرباكات للقطاع التجاري ،وأدت إلى إيجاد نوعين من الاقتصاد هما " الاقتصاد الموجود في الخط ،والاقتصاد الخفي ،وهذا الأخير داخله كل الموبقات من رشوة وابتزاز وغيرها .

ولفت إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى انكماش الاقتصاد ، وأصاب البيئة الاقتصادية بالتشوهات مشيراً إلى أن البيئة المشوهة تؤدي إلى نشوء قطاع خاص مشوه منوهاً إلى أن البرنامج فيه الكثير من الشطحات ومن ذلك تضمنه نقل اليمن إلى مصاف الدول المتقدمة بينما هو في الحقيقة نقلنا إلى نحو التخلف.

ودعا المقطري إلى تصحيح نظرة الحكومة تجاه القطاع الخاص واعتباره شريكاً فاعلاً، وكذا العمل على إصدار قانون للمشروعات الصغيرة باعتباره أداة فاعلة في التنمية.

وعبر عن أمله في اتخاذ سياسات وإجراءات حكومية فاعلة في هذا القطاع منها إنشاء بنك لتمويل المنشآت الصناعية ،خصوصاً وأن هذا القطاع يحتاج إلى تمويلات كبيرة ،وبدون وجود مصادر تمويلية يستحيل قيام صناعة قوية في البلد تسهم في حفز النمو وتكون مصدراً هاماً للدخل القومي للبلد.مشيراً إلى التجارب الصناعية الرائدة في السعودية ومصر هذه الصناعة لم تتطور إلا بفضل وجود مؤسسات تمويلية في تلك البلدان ووجود سياسات حكومية داعمة للصناعة .

كما تمنى أن يتم إعداد جدول زمني لإنشاء المناطق الصناعية ، بدلا من الحديث باستحياء عن تأهيل المناطق الصناعية التي ظلت لسنوات مجرد أحاديث وخطط لكن على الأرض لم يتم إنشاء حتى منطقة صناعية واحدة . مطالباً بإعادة النظر في التشريعات الاقتصادية وبالذات المالية والنقدية بحيث تكون محفزة للقطاع الصناعي وجاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية في هذا القطاع.

وتضمن برنامج الحكومة بعض التعهدات والسياسات في الجانب الصناعي ،حيث تعهدت الحكومة بتأهيل المناطق الصناعية وتوفير المخرجات النهائية لنتائج المسح الصناعي الشامل ٢٠١٠م .

وقالت الحكومة أنها ستقوم بوضع برنامج تنفيذي لزيادة ونمو إنتاج مصانع مؤسسة الأسمنت ومعالجة المشاكل الفنية والإدارية فيها .ومعالجة أوضاع مؤسستي الغزل والنسيج في صنعاء وعدن.

اليمن والمانحون من يروض الآخر؟!

حـ،،كتب/عبدالله الخولاني

بعد توقيع المبادرة الخليجية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار قانون الحصانة والمرشح التوافقي لمنصب رئيس الجمهورية هل يفي المانحين بوعدهم في دعم اليمن تنمويا فكثير هي المساعدات والقروض التي أعلن عنها مجتمع المانحون تقديمها لليمن في مؤتمر لندن ٢٠٠٦م والتي تجاوزت خمسة مليارات دولار ورغم مرور نحو أربع سنوات على المؤتمر إلا أن المستوعب منها لم يتجاوز٣٠٪. والآن يحضر لعقد مؤتمر لدعم اليمن وهو ما يثير تساؤلات عن جدوى عقد مثل هذه المؤتمرات إذا كانت المبالغ المعلن عنها مجرد حبر على ورق إما لعجز الحكومة اليمنية على استيعابها أو مماطلة الممولين في تقديمها أو اشتراط تقديم هذه المساعدات بمطالب معينة تفرضها الدول على اليمن.

وفي نفس الصدد أكدت دراسة حديثة أن الجانب الاقتصادي أحد الأبعاد الإستراتيجية لعملية التكامل بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأن هذا البعد يتكامل ويتوازى في أهميته مع الأبعاد الإستراتيجية الأخرى، الأمنية والسياسية والثقافية والاجتماعية كما أن الإرادة السياسية تشكل القاعدة الأساسية للانطلاق نحو التكامل الاقتصادي، فبدون هذه الإرادة لا يمكن تحقيق هذا التكامل حتى وان توفرت مقوماته ومتطلباته.

وأشارت الدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل إلى أن توفير الإرادة السياسية قضية أساسية لعملية الاندماج الاقتصادي كونها تدعم هذا التوجه وتدفع به وتعمل على تذليل كافة العقبات ومعالجة كافة المشاكل والصعوبات.

وأضافت: عادة ما تقدم التجمعات أو التكتلات الاقتصادية منح مالية وفنية بهدف مساعدة الدولة المرشحة للعضوية بغرض تمكينها من التأهل حيث يقدم الاتحاد الأوروبي،على سبيل المثال، منحاً مالية وفنية للدول المرشحة لتعزيز وتطوير مؤسساتها وأجهزتها من ناحية، والارتقاء بصناعاتها وبنيتها التحتية لتتوافق مع المعايير والمواصفات الخاصة بالاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. كما تشمل برامج المساعدات تطوير القطاع الزراعي والتنمية الريفية وقطاع النقل والمجالات البيئية.

وأكدت أن اليمن تعد من الدول الأقل نمواً ذات الموارد الشحيحة، حيث جاءت في المرتبة ١٥٠ من بين١٧٧ دولة في تقرير التنمية البشرية الدولي ، ويصل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حوالي ٧١١ دولارا هو يقل عن متوسط نصيب الفرد في دول صحاري أفريقيا. كما تقدر نسبة الفقر العام بـ ٣٦٪ من إجمالي عدد السكان، مع تركز الفقراء بصورة رئيسية في المناطق الريفية فيما تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق إنجازات تنموية بفضل الإيرادات النفطية مكنتها من احتلال مراتب متقدمة في مؤشرات التنمية، حيث صنفت ٤ دول من دول المجلس الست بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وهي قطر، الإمارات، البحرين، والكويت، وجاء ترتيبها في دليل التنمية البشرية ٤٤ ،٤٣ ،٤٤ ،٤٠ على التوالي والمؤسسية والتي يتوقع مجلس التعاون الخليجي من الحكومة اليمنية إنجازها وكذا إطار زمني محدد لتنفيذ الإجراءات والتدابير والإصلاحات المتفق عليها ومجموعة من المؤشرات والمعايير المحددة والمتفق عليها بين الجانبين، باعتبارها تمثل الأداة أو الوسيلة التي يتم من خلالها قياس وتحليل وتقييم سير عملية التكامل (ما تم إنجازه وتلك التي لم تنجز وأسباب ذلك) ويتم المراجعة والتقييم من خلال لجنة (لجان) مشتركة يتم تشكيلها بين الطرفين بحيث يتم إصدار تقارير فصلية، أو نصف سنوية، أو سنوية.

وأضافت: عادة ما تقدم التجمعات أو التكتلات الاقتصادية منح مالية وفنية بهدف مساعدة الدولة المرشحة للعضوية بغرض تمكينها من التأهل حيث يقدم الاتحاد الأوروبي،على سبيل المثال، منحاً مالية وفنية للدول المرشحة لتعزيز وتطوير مؤسساتها وأجهزتها من ناحية، والارتقاء بصناعاتها وبنيتها التحتية لتتوافق مع المعايير والمواصفات الخاصة بالاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. كما تشمل برامج المساعدات تطوير القطاع الزراعي والتنمية الريفية وقطاع النقل والمجالات البيئية،

وأكدت أن اليمن تعد من الدول الأقل نمواً ذات الموارد الشحيحة، حيث جاءت في المرتبة ١٥٠ من بين١٧٧ دولة في تقرير التنمية البشرية الدولي ، ويصل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حوالي ٧١١ دولارا هو يقل عن متوسط نصيب الفرد في دول صحاري أفريقيا. كما تقدر نسبة الفقر العام بـ ٣٦٪ من إجمالي عدد السكان، مع تركز الفقراء بصورة رئيسية في المناطق الريفية فيما تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق إنجازات تنموية بفضل الإيرادات النفطية مكنتها من احتلال مراتب متقدمة في مؤشرات التنمية، حيث صنفت ٤ دول من دول المجلس الست بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وهي قطر، الإمارات، البحرين، والكويت، وجاء ترتيبها في دليل التنمية البشرية ٤٤ ،٤٣ ،٤٤ ،٤٠ على التوالي وصنفت دولتا عمان والسعودية بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وبترتيب ٧١ و ٧٧ في دليل التنمية البشرية الدولي.

وبحسب الدكتور الفسيل فان الموارد المالية الذاتية المحدودة وتدني مستوى المساعدات الرسمية التنموية التي تتلقاها اليمن تشكل إحدى العقبات الأساسية التي أبطأت من مسيرة التنمية الاقتصادية في اليمن، خاصة بعد تراجع متوسط نصيب الفرد من المساعدات في اليمن من ٢٩ دولارا عام ١٩٩٩م إلى حوالي ١٣ دولارا في عام ٢٠٠٣م مقارنة بـ ٣٣,٤ دولار كمتوسط للدول الأقل نمواً كما تقل نسبة المساعدات التي تتلقاها اليمن إلى الناتج المحلي الإجمالي(٢,٢٪) عن نسبة الدول الأقل نمواً والمقدرة للعام نفسه بـ١٨,٧٪وفي ظل هذا الوضع فإن تأهيل اليمن تنموياً إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية المحقق في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب تغطية الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري العام للخطة الخمسية الثالثة والمقدرة بـ ٥,٥ مليار للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠م،إضافة إلى ١,٣ مليار دولار لتغطية استكمال مشاريع البرنامج الاستثماري لفترة ما بعد ٢٠١٠م .

مؤكدا على ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي وتوفير العوامل والظروف المناسبة لاستدامته.

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان استدامته ومواصلة كافة الإصلاحات الهيكلية والإدارية والتنظيمية والتشريعية التي ستساهم في تطوير وتحديث الجهاز الإداري والبناء المؤسسي للدولة ورفع مستوى كفاءة وفعالية أدائه والحد من مظاهر الفساد ومكافحة كافة أشكاله.

وأوضح الخبير الاقتصادي البنية الإنتاجية للاقتصاد اليمني تتسم بضعف الأداء وعدم المرونة الأمر الذي يستلزم بالضرورة تطوير الهيكل الإنتاجي من خلال برامج إعادة تأهيل وهيكلة القطاعات الإنتاجية وتطوير قدراتها الإنتاجية ورفع مستوى جودة منتجاتها ومواصفاتها وفق المعايير والمواصفات الخليجية والدولية .

١,٨ مليار ريال حجم الاستثمارات الاجنبية في الربع الثالث من عام ٢٠١١م

■ ،،خاص/الثورة

بلغ إجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١م مليارا و٨٧١ مليون ريال .

وبينت النشرة الإحصائية الصادرة عن الهيئة العمة للاستثمار ان الاستثمارات الأجنبية تمثل نحو ١,٤٪ من إجمالي الاستثمارات المسجلة خلال نفس الفترة .

وبحسب النشرة فقد مثلت الاستثمارات الهندية ٩٨,٨٨٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري الأجنبي وبرأس مال بقدر بمليار و٨٥٠ مليون ريال ، في حين بلغت نسبة رأس المال الاستثماري للمشاريع الامريكية ١,١٢٪ وبرأس مال يبلغ ٢٠,٩ مليون ريال .

وكانت الهيئة العامة للاستثمار قد سجلت خلال عام٢٠١٠م نحو ٢٧ مشروعاً أجنبياً بتكلفة استثمارية قدرها ٤٣ مليار ريال.

وتوزعت المشاريع الاستثمارية الأجنبية على كل من مصر والكويت والسعودية والأردن وقطر ولبنان وسوريا والإمارات وماليزيا وتركيا وتنزانيا والصين وبريطانيا وفرنسا وكندا وأمريكا.

وتسعى الحكومة إلىتشجيع الاستثمار الإجمالي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضمان بيئة استثمار مواتية تحفز القطاع الخاص للاستثمار.

كما تركز على توسيع مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية لتحقيق مفهوم الشراكة الكاملة وتطوير الياته على اساس الشفافية والجدية والمشاركة وبما يمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره في التنمية والاستثمار في كافة المجالات وبخاصة في قطاع الإنتاج السلعي ومجالات التنمية البشرية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه وبما يسهم في جذب رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والإسهام الفعال في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

كما ستعمل مراجعة القوانين والأنظمة المحفزة للبيئة الاستثمارية واستعادة الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب بالمناخ الاستثماري في اليمن.

استغلال الأهمية الإستراتيجية لمدينة عدن كموقع جغرافي فريد وما لديها من إمكانات اقتصادية طبيعية وبشرية تمكنها من القيام بدورها في التحول الاقتصادي لليمن وتوفير المناخ المناسب للبيئة الاستثمارية في المناطق الحرة (عدن).

٢٠٪ معدل النمو السنوي المتوسط للاستهلاك النهائي الكلي

■ ،،خاص/الثورة

كشفت دراسة أن معدل النمو السنوي المتوسط للاستهلاك النهائي الكلي بلغ ٢٠٪ وبالتالي نجد عدم تجاوزه للاستثمار الإجمالي ٧,٢٪ وهذا ما ترتب عليه زيادة درجة الاقتصاد على العالم الخارجي، وتوجيه جزء هام من موارد المجتمع نحو استهلاك نهائي غير ضروري، مما ساهم في زيادة الاستيراد.

وكان التقرير الاقتصادي قد أشار إلى ان قيمة الاستهلاك النهائي الكلي ارتفع من ٤٠٣٦,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٦٢٢,١ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمعدل نمو مستوى متوسط بلغ ١٨,٧٪ وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٨,٥٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٩٢,٦٪ عام ٢٠٠٩م وبسهم الاستهلاك النهائي الكلي بحوالي ٨٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م.

ويرجع نمو الاستهلاك النهائي الكلي خلال الفترة إلى ارتفاع كل من الاستهلاك النهائي الخاص و الاستهلاك النهائي العام، حيث ارتفع حجم الاستهلاك النهائي الخاص من ٣٢٧٩ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٤٧٦٩,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م محققاً معدل نمو سنوي متوسط بلغ ١٩,٨٪ وبنسبة ٨,٦٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط ذات الفترة . وفيما يتعلق بالاستهلاك النهائي العام ارتفعت قيمته من ٧٥٧,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٨٢٢,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م ليحقق معدل نمو سنوي بلغ ١٣,٩٪ ، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٤٪ خلال ذات الفترة.

ومن العوامل التي أدت إلى زيادة الاستهلاك النهائي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م بحسب التقرير الزيادة الطبيعية في عدد السكان وانخفاض معدل التضخم جراء الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار عدد كبير من السلع و الخدمات المستوردة.

أما زيادة الاستهلاك النهائي العام فيعزى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الجاري .

ونتيجة لزيادة الاستهلاك النهائي الكلي فقد انخفض الادخار المحلي إلى ٤٤٧,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ١١٠٨ مليارات ريال عام ٢٠٠٧م محققاً معدل نمو سنوي سالب بلغ ١٤,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م وذلك نتيجة تراجع الادخار العام بشكل كبير والذي حقق معدل نمو سنوي سالب بلغ ٢٥٪ وانخفاض معدل نمو الادخار الخاص بمعدل سنوي ١٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م، وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الادخار من ٣١٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٨٢,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة .

إفراغ ٢٧١ و٥٠٠ طن من القمح الروسي بميناء عدن

■ ،،عدن/ سبأ

أفرغ أمس بأرصفة المعلا ميناء عدن ٢٧١ ألفاً و٥٠٠ طن من مادة القمح الروسي .

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي الصادرة عن ميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بأن الشحنة الواصلة من أحد الموانئ الروسية مخصصة لصنع صوامع الغلال بعدن وجزء منها سيوزع إلى أسواق أمانه العاصمة وبقية محافظات الجمهورية .

وكانت سفينة الحاويات البنمية ايروفر لجين التي تعد واحدة من كبرى سفن ناقلات الحاويات والبالغ طولها نحو ٢٤٢ مترا رست أمس بميناء الحاويات قادمة من أحد الموانئ البلجيكية وأفرغت ٢١٨ حاوية بضائع واردات متنوعة للاستهلاك المحلي بالإضافة إلى معدات فنية خاصة بالمشاريع الاستثمارية والتنموية الجاري العمل فيها حاليا بعدن من قبل الرأسمال الوطني وخاصة مشاريع المنطقة الحرة والمنطقة الصناعية .

إلى ذلك سوق أمس ألف و٨٠٠ رأس من الماشية الوافدة من الصومال إلى الأسواق اليمنية بعد ان تم فحصها بيطريا من قبل الفرق الفنية البيطرية العاملة بالميناء لتأمين احتياجات المواطنين اليمنيين من اللحوم ومشتقاته.

مؤشرات اقتصادية

الإمارات الثانية عالمياً في إنجاز الأبراج الشاهقة

■ ،،احتلت الإمارات المرتبة الثانية عالمياً للعام الثاني على التوالي في قائمة الدول الأكثر إنجازا للأبراج الشاهقة التي يزيد طولها على ٢٠٠ متر، بحسب المجلس العالمي للمباني الشاهقة والمساكن الحضرية "CTBUH".

وأفاد المجلس في تقريره السنوي حول حركة تشييد الأبنية الشاهقة في العالم خلال ٢٠١١، بأن دولة الإمارات انجزت خلال العام الماضي ١٦ ناطحة سحاب تسع منها في أبوظبي، بطول كلي قدره ٤٢٤٣ متراً (٤,٢ كيلومتر).

واستحوذت العاصمة أبوظبي على نحو ٦٢,٢٪ من إجمالي عدد الأبراج الشاهقة التي تم استكمالها في الدولة خلال ٢٠١١، فيما بلغت حصتها من مجموع أطوال هذه المباني نحو ٥٦٪ بواقع ٢٢٠٦ أمتار.

ووفق ترتيب المدن الأكثر إنجازا للأبراج الشاهقة خلال العام الماضي، جاءت أبوظبي في المرتبة الثانية عالميا بالتساوي مع مدينة بوسطن الأمريكية وذلك من حيث عدد الأبراج التي تم تنفيذها خلال ٢٠١١، فيما احتلت العاصمة الترتيب الثالث عالميا وفق مجموع أطوال الأبراج التي تم إنجازها.

وقال التقرير الذي نشرته صحيفة "الاتحاد" الإماراتية إن الإمارات حققت قفزات هائلة على صعيد تشييد المباني الشاهقة حيث كانت تضم ثلاثة أبراج شاهقة فقط قبل عشر سنوات ارتفعت إلى نحو ٦٠ برجا، لتزاحم الولايات المتحدة والعديد من الدول المتقدمة في معدل إنجاز الأبراج الشاهقة.

وأكد التقرير أن أبوظبي أصبحت تلعب دورا مهما في قطاع المباني الشاهقة، متوقعا أن تظل سوقا مهمة في هذا المجال لعدة سنوات قادمة.

ونوه التقرير إلى إكمال مشروع أبراج الاتحاد خلال العام الماضي والذي يتألف من خمسة أبراج تتراوح أطوالها من ٢١٨ مترا إلى ٣٠٥ أمتار يعد أهم مشروع للمباني الشاهقة في الإمارة خلال هذه الفترة.

وتوقع التقرير أن يرتفع عدد المباني الشاهقة التي سيتم استكمالها خلال عام ٢٠١٢ في الإمارات إلى نحو ١٧ برجا منها ١٢ برجاً في دبي وخمسة أبراج في أبوظبي، كما توقع التقرير استكمال ٩ أبراج خلال ٢٠١٣ ستة منها في أبوظبي وثلاثة في دبي.

وفيما احتلت أبوظبي صدارة المدن العربية الأكثر إنجازا للأبراج الشاهقة خلال العام الماضي، احتلت الدوحة المرتبة الرابعة عالميا والثانية عربيا بعد أن استكملت ثمانية أبراج بمجموع أطوال ١٧٢٦ مترا تلتها دبي التي احتلت المرتبة الثالثة عربيا والخامسة عالميا من خلال إنجاز سبعة أبراج بمجموع أطوال ٢٠٣٧ مترا.

وفي الوقت الذي جاءت فيه الصين في المرتبة الأولى عالميا في إنجاز الأبراج الشاهقة خلال العام الماضي بعدد أبراج بلغ ٢٣ برجاً بمجموع أطوال يصل إلى ٥٧٩٠ متراً، تبوأت كوريا الشمالية المرتبة الثالثة عالمياً بإحدى عشر برجا بلغ مجموع أطوالها ٢٨٧٥ متراً.

وضمت قائمة الدول العربية الأخرى الأكثر إنجازاً للمباني العالية التي يزيد طولها على ٢٠٠ دولة الكويت التي انجزت برجين بمجموع ٦٥٣ مترا لتحتل المرتبة الثامنة عالميا.

وأكد التقرير أن الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط والصين ستلعب دورا مهما في استمرار حركة بناء الأبراج خاصة في ظل الركود العقاري الذي تشهده أوروبا وأميركا الشمالية.

الإمارات وقطر تمنعان تمويل صفقات التجارة مع إيران

■ ،،قال مصرفيون إن البنكين المركزيين لدولة الإمارات وقطر أخطرا البنوك بوقف تمويل التجارة مع إيران مما يحرم طهران من مصدر ائتماني آخر، وهي ترزح تحت عقوبات اقتصادية غربية بسبب برنامجها النووي.

وللخليج تاريخ تجاري طويل مع ايران وبصفة خاصة دبي حيث يوجد تجمع تجاري إيراني كبير، وكان يتوقع أن تسد بنوك الخليج الفجوة التمويلية لواردات إيران من الحبوب الناجمة عن انسحاب البنوك الأوروبية من تمويل التجارة بسبب عقوبات الإتحاد الأوروبي.

وقال مصرفي في دبي ناشط في تمويل التجارة إن طلب المصرف المركزي لدولة الإمارات من البنوك في دبي وقف إصدار خطابات ائتمانية لتمويل التجارة مع إيران. وقبل العقوبات كان المصرف المركزي يفحص التجارة مع إيران بشكل منتظم وكان يريد معرفة تفاصيل جميع الصفقات بين البلدين.

وأضاف لن تستطيع البنوك أن تفعل هذا بعد الآن.

ويوجد نحو ثمانية آلاف تاجر إيراني مسجلين في دبي وبلغت تجارة اعادة التصدير بين إيران ودولة الإمارات ١٩,٥ مليار درهم (٥,٣٢ مليار دولار) في النصف الأول من ٢٠١١ بحسب أحدث أرقام من سلطات الجمارك الإماراتية.

وأكد مصرفي بارز في دبي أن مصرف قطر المركزي أبلغ البنوك أيضا في الأونة الاخيرة بوقف تمويل التجارة الإيرانية.

١٥ مليار دولار لبناء أضخم مشروع سياحي سعودي بمصر

■ ،،كشف مصدر مسؤول بهيئة التنمية السياحية بوزارة السياحة المصرية عن تدشين أكبر مشروع سياحي سعودي في مصر تصل تكلفته الإجمالية إلى ١٥ مليار دولار.

وأشار المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه، إلى أن المشروع هو عبارة عن إنشاء مدينة سياحية متكاملة سيقيمها أحد المستثمرين السعوديين بمركز نبق بمدينة شرم الشيخ على مساحة إجمالية تقدر بنحو ٧,٥ ملايين متر مربع، لافتاً إلى أن تكلفة المرحلة الأولى من المشروع، والتي من المقرر افتتاحها خلال أبريل المقبل تبلغ نحو ١,٥ مليار دولار.

وأضاف في تصريحات إلى صحيفة "الوطن" السعودية، أن استمرار العمل في مثل هذا المشروع الضخم الذي يعد أكبر مشروع سياحي سعودي في مصر بعد اندلاع ثورة يناير، هو دليل على ثقة المستثمرين، وبخاصة السعوديين، في قوة الاقتصاد المصري ومدينة شرم الشيخ بصفة خاصة، كما أنه دليل على أن التنمية مستمرة في هذه المدينة رغم العوائق في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

ولفت المصدر إلى أن "العمل في هذا المشروع يتم وفق الجداول الزمنية المخطط لها من قبل"، موضحا أن وزارة السياحة المصرية تبذل كل الجهود لتشجيع المستثمرين للعمل في المناطق الجديدة، مشيراً إلى أن هذا المشروع سيكون له مردود إيجابي على الحركة السياحية في مصر، خاصة أن هذه المشروعات تعمل على زيادة قيمة الأرض، وخلق فرص عمل وتوفير العملة الصعبة.

وفي سياق متصل، كشف تقرير حديث لوزارة السياحة المصرية، أن المملكة تعد أكبر الدول العربية المستثمرة في قطاع السياحة بمصر بواقع ٢٥ مليار دولار، وتليها الإمارات بنحو ١٧ مليار دولار، ثم الكويت بحوالي ٩,٥ مليارات دولار.

وأشار التقرير إلى أن مدينة شرم الشيخ تستأثر وحدها بنحو ٦١ مليار جنيه من الاستثمارات السياحية في مصر، وتستحوذ على ٤٠ ٪ من الطاقة الفندقية، لافتا إلى أن مصر تستثمر مليار جنيه سنوياً في الطاقة الفندقية لمواجهة الزيادة المتوقعة من السياح. كما بلغ إجمالي عدد الشركات السعودية الجديدة التي تأسست في مصر في قطاع السياحة خلال العام الماضي ٢٠١١م نحو ٦ شركات جديدة برؤوس أموال بلغت نحو ١٦٣ مليون دولار.